

شروط التغيير السياسي في المقاربات النظرية الكبرى: فحص نظرية التحديث والنظريات البديلة.

أ. حكيمي توفيق
جامعة عنابة

Abstract :

This paper discusses one of the largest topic of research in comparative politics, it is the debate about the factors which affect or ultimately limit democratization, the core question here is. Do democracies emerge as a consequence of economic development? Or Is there some level of development beyond which democracies are more likely to fall?

We will begin with the major assumption about this issue advanced by lipset in 1959, when he argued that democracy is strongly related to a country's level of economic development, then we discuss early qualitative and quantitative studies on the topic, as well as influential critiques of modernization theory and recent developments in the studies on socio-economic development and democracy, especially studies of Przeworski, Boix, Inglehart and Welzel, The final section summarizes and concludes.

مقدمة:

يعد موضوع التغيير السياسي واحداً من أهم الاهتمامات البحثية التي ظلت ولعقود عديدة تستقطب إسهام العديد من الأكاديميين والسياسيين على حد سواء، وقد شكلت الموضوعات ذات الصلة بإمكانيات التغيير والجزئيات الضرورية لهذه العملية والشروط الكامنة لبناء الديمقراطية محاوراً أساسية لنقاش فكري واسع استمر منذ ستينيات القرن العشرين، وقد دفع هذا الزخم بدينكوارت روستو *Dankwart Rustow* إلى الحديث عن وجود حقل معرفي فرعي موضوعه دراسة التحولات الديمقراطية أطلق عليه تسمية "علم التحول" *Transitology*.

وقد شكلت المقاربات التحديثية والتاريخية التي تبناها كل من ليبست Seymour Martin Lipset ومور Barrington Moore باكورة هذه الأبحاث، حاول من خلالها أنصار الاتجاه الأول تقديم حجج قوية لتبرير العلاقة الحتمية بين المستويات المعيشية العالية والديمقراطية المستقرة، مدعين طروحاتهم بمجموعة من البيانات الإحصائية حول الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدول التي كانت في سبعينيات القرن الماضي مؤهلة بشكل أكبر نحو التغيير الديمقراطي بناءً على تلك المعايير، وهو ما حدث فعلاً عام 1989، أكثر من ذلك يشدد كل من ماركس ودايموند على العلاقة ما بين الوفرة الاقتصادية والديمقراطية باعتبارها واحدة من أشد العلاقات استقراراً وقوة في دراسة التنمية الوطنية المقارنة، بينما سعى مور وأنصار الاتجاه الثاني إلى تفسير كيفية إدارة المجتمعات لعملية الانتقال من مجتمع زراعي إلى آخر صناعي، وهو متغير مهم في التمييز بين الأشكال المختلفة لعملية التغيير الديمقراطي في مختلف الدول.

ستناقش هذه المقالة أيضاً الإسهامات والإضافات النظرية الحديثة التي استفادت من ملاحظاتها للتجارب المعاصرة، خصوصاً تلك التي انصبت اهتماماتها على خيارات النخب السياسية في قيادة مسار التغيير وشكله وسرعته، أو على دور القيم الثقافية في غرس روح التحرر في مجتمعاتها، وهي المقاربات التي تشدد أساساً على الأداة الإنسانية.

1. الشروط الاقتصادية للتغيير السياسي: فحص مقارنة لبيست:

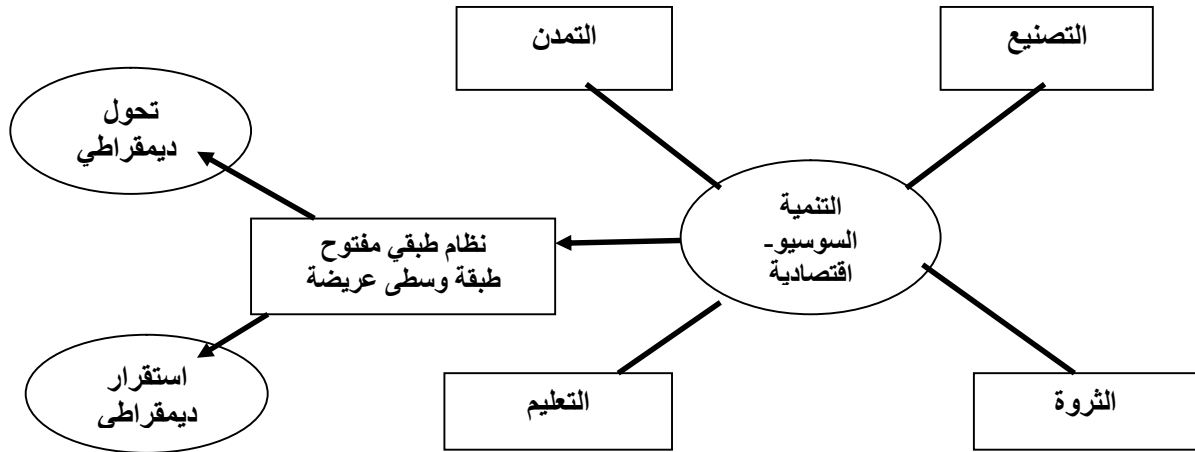
تدين الأبحاث ذات الصلة بموضوع الديمقراطية بالشيء الكثير إلى عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سايمور ليبست Seymour Martin Lipset، ويعتبر مقاله "بعض المستلزمات الاجتماعية للديمقراطية"^(١) المنشور عام 1959 العمل الأول الذي وضع أجندة البحث في هذا الحقل المعرفي الفرعي، ويظل هذا المقال في الرتبة السابعة في قائمة أكثر المقالات اقتباساً في تاريخ المجلة الأمريكية للعلوم السياسية حتى اليوم.⁽¹⁾

تثير أكثر أبحاث ليبست العلاقة بين المظاهر السوسيو-اقتصادية للتطور والديمقراطية، رغم أن أبحاثه الأولى ظهرت في وقت كان عدد الدول الديمقراطية فيه محدود نسبياً، وعرفت مقارنة ليبست تحت اسم "نظرية التحديث" Modernization theory وهي أحد أهم المقاربات العلمية التي اهتمت بشروط التغيير الديمقراطي وأكثرها إثارة للجدل، وعدت محاولته لإثبات الصلة القوية بين التنمية والديمقراطية وفق أسس امبريقية من أولى الدراسات الامبريقية في حقل السياسات المقارنة.⁽²⁾

مع أن نظرية ليبست كثيراً ما يساء فهمها وتختزل مضامينها المعقدة ببساطة في علاقة مفترضة بين مستوى الدخل الفردي والديمقراطية، إلا أن ليبست يشدد في الحقيقة على أن "كل المظاهر المتنوعة للتطور الاقتصادي-التصنيع، التمدن، الثروة، والتعليم- متداخلة فيما بينها لتشكل عاملاً حاسماً يتمثل في الارتباط السياسي بالديمقراطية"⁽³⁾ وحسب ليبست، تشكل العناصر السابقة شروطاً مطلوبة لكنها ليست بالضرورة أسباباً للديمقراطية.

والى جانب ذلك يعتقد ليبست أن استمرار أي نظام سياسي ديمقراطي يتوقف على حجم الشرعية التي يضيفها على نفسه كما يدركها مواطنوه، ويبقى التطور الاقتصادي المتواصل الآلية الأمثل لتحقيق تلك الغاية، وفي نفس الوقت يؤكد ليبست-على غرار ماركس- على الدور المحوري الذي يقع على عاتق الطبقة المتوسطة في أي مجتمع حديث، وعلى المساواة سواء بالمعنى الاجتماعي-السياسي أو بالمعنى الاقتصادي، وباستعارة عبارات ليبست فإن "الفجوة بين دخل الحرفيين وأنصاف الحرفيين...والعمال العاديين في البلدان النامية أوسع من مثيلاتها في البلدان المتقدمة"، لذلك يعد تغيير الأوضاع الاجتماعية بالشكل الذي يؤدي إلى تقوية ثقافة ديمقراطية أحد أهم مظاهر التحديث.

شكل يمثل عناصر نظرية التحديث عند ليبست.



المصدر: Julian Wucherpfennig & Franziska Deutsch, Op.cit,p 04.

وتفسير ذلك حسب ليبست يرتبط أساسا بكون الطبقات الشغيلة في الدول المتقدمة أكثر تفتحا على القيم الديمقراطية ومن ثم اقل تقبلا للإيديولوجيات المعادية للنظام، لان الدول المتقدمة تحوز تفوقا واضحا في قوة الرأسمال البشري بفعل عوامل التعليم والاتصال المباشر (مثلا من خلال الجمعيات التطوعية)، والتي تعكس أيضا تمتع العمال بحقوقهم الاقتصادية والسياسية، ومن ثم يؤدي التحديث إلى تعزيز الانفتاح الودي تجاه نمط المعايير والقيم التي تخفف من حدة النزاع، تعاقب الجماعات المتطرفة، وتكافئ الأحزاب السياسية المعتدلة. (4)

امتناع العمال في مجتمعات التحديث عن انتهاج أسلوب الكفاح الثوري يعود أساسا إلى الشعور بالمواطنة وإعادة التوزيع، ويترتب عن المساواة الاقتصادية الناجمة انبثاق ديمقراطية حقيقية، وبالمقابل يعتقد ليبست أن " وجود مجتمع مقسم بين كتل مشنتة وفقيرة ونخب صغيرة مفضلة سينتج نظاما اوليجارشية أو تسلطية".

على المستوى الجزئي، استفادت نظرية ليبست حول التحديث بشكل كبير من إسهام دانيال ليرنر Daniel Lerner الذي سبق ليبست في التأكيد على محورية مفاهيم التمدن، التعليم، والاتصال (وسائل الإعلام) في عملية التحديث الفردي والمشاركة السياسية، (**) فقد بين

ليرنر أن انتشار التعليم يساهم في إخماد مخاوف النخب الحاكمة من أن يتم قيادة الدولة من قبل كتل تفتقد للتأهيل وذات خبرات معرفية محدودة باتخاذ القرارات، في حين كان ليبست أول من وضع صلات مباشرة بين التحديث على المستوى الجزئي والديمقراطية على المستوى الكلي وقام باختبارات امبريقية لإثبات تلك الصلة، لذلك تعد نظرية ليبست في جوهرها نظرية ثقافية. وبعبارات وجيزة يؤدي التطور الاقتصادي حسب نظرية ليبست - معرفاً وفق عبارات التمدن، الثروة و التعليم- دور المتغير الوسيط الذي يكون جزءاً من علامة كبيرة عن شروط المرغوبة للدمقرطة.

2. التحويلات الحديثة لنظرية التحديث الأصلية:

من بين الشروط المطلوبة للديمقراطية التي وضعها ليبست، حاز متغير التطور الاقتصادي على الاهتمام الأكبر من قبل أكثر المنشغلين بدراسات الديمقراطية، وعلى سبيل المثال اهتم دينكوارت روستو بالنظر إلى المسلك الذي يقود المجتمع من التحديث الاقتصادي إلى الديمقراطية باعتباره خطأ مستقيماً لا يمكن الحياد عنه، في حين تبنى بارينتون مور Barrington Moore (1966) تحليلاً تاريخياً منتقداً جوانب مهمة من نظرية ليبست، فالتطور الاجتماعي-الاقتصادي (التصنيع بشكل خاص) حسب مور لا يترجم حتماً في شكل متغير وسطي يقود نحو الديمقراطية.

بالنسبة لروستو لم يكن الاهتمام الأساسي منصباً على العوامل المشجعة على الاستقرار الديمقراطي، وإنما حول قدرة السياسيين على إخراج الديمقراطية إلى حيز الوجود، وكان جوابه بصورة واسعة بأن الديمقراطية هي مساومة تتوصل إليها مجموعات متصارعة، تتوصل في النهاية إلى الاعتراف بحتمية تقاسم السلطة، إن الجماعات التي تعترف باستحالة احتكار السلطة تقوم بتسوية حيث تمنح الفرصة من أجل الفوز بمنصب عبر الانتخابات. وبالرغم من أن مقارنة روستو كانت تختلف كثيراً عن مقارنة ليبست، فإنهما توصلتا إلى استنتاج مماثل: أن الديمقراطية هي نتاج لعملية توافق ومصالحة.⁽⁵⁾

ويبقى الإسهام الأهم لنظرية "علم التحول" لروستو يتمثل في التأكيد على الدور المركزي الذي تلعبه النخب السياسية، وفي اعتقاده أن الديمقراطية حتى وإن كانت مصنوعة من أجل الناس، فإنها نادراً ما تكون مصنوعة على أيديهم ومن قبلهم، فنجاح "الديمقراطية في جنوب إفريقيا وأماكن أخرى تتدرج في كونها الخيار الثاني لكل شخص: إنها غير مفضلة لأحد وفي الوقت ذاته مقبولة لدى كل شخص".⁽⁶⁾

وفي سياق التأكيد على دور النخب السياسية في قيادة مسار الإصلاح، يمكن القول أن التغيير السياسي الناجح يحتاج إلى زعماء وحركات تضغط من أجل الحرية، وكما كتب فريد زكريا:

"...إن أشخاصا مثل ماكلاف هافل، ونيلسون مانديلا، وليخ فاونا، وكيم داي يونغ يحتلون مواقع مشرفة في تاريخ الحرية...ولا بد أن يتساءل المرء لماذا نجحوا عندما قاموا بذلك، ويرد احد الكتاب قائلا [في إشارة إلى روبرت كاغان] بان نصيب الفرد من الدخل لم يكن هو الذي أتى بالديمقراطية إلى كوريا الجنوبية وإنما "الإرادة المعنوية" للزعيم الكوري الجنوبي كيم داي يونغ"⁽⁷⁾

بالمقابل يرى مور أن هناك ثلاثة مسالك تقود المجتمعات إلى العالم الحديث-آنذاك:- الديمقراطية الليبرالية، الفاشية، والشيوعية، وكل هذه النماذج تتأثر بتوقيت مباشرة التصنيع وبالبنية الاجتماعية عند وقت التحول، وقد حاول مور "اختبار الموروث وكيف أن المجتمع يقوم بمرحلته الكبرى من الطور الزراعي إلى الطور الصناعي، وتقع منهجية مور في مجال التاريخ المقارن، وهو يسأل لماذا قاد طريق الحداثة كلا من اليابان وألمانيا إلى الفاشية وروسيا والصين إلى الثورة الشيوعية، وانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة إلى الديمقراطية الليبرالية"⁽⁸⁾ وبالنسبة لمور، تتشكل معالم المسار الذي تسلكه أي دولة بناء على تركيبة من خمسة عوامل هي: أ. توزيع القوة بين النخب، ب. الأساس الاقتصادي للطبقة الزراعية (كبار الملاك)، ج. الترتيب الطبقي، د. ترتيب الطبقة، هـ. توزيع القوة بين الطبقات، بالإضافة إلى و. الاستقلالية الداخلية للدول في مواجهة الطبقة المسيطرة فيها، وعلى غرار ما ذهب إليه ليبست، يشدد مور على أهمية الطبقة الوسطى باعتبارها عاملا حاسما باستعارة عبارته الشهيرة "لا برواجزية، لا ديمقراطية" "No bourgeoisie, no democracy"⁽⁹⁾، وبما أن البرجوازية أكثر وضوحا في المجتمعات الرأسمالية، فان هذا يضع مور واحد من عديد الباحثين الذين يرون في الديمقراطية تعبيرا سياسيا عن التطور الرأسمالي.

في نفس السياق، قدم ديتريش روشيمير Dietrich Rueschemeyer فكرة مشابهة تقريبا، ففي دراسة عميقة من الناحية التاريخية، استنتج روشيمير (1992) أن طبقة ملاك الأراضي هي اكبر عائق يعترض مسار التغيير الديمقراطي، معتبرا في نفس الوقت أن الطبقة العاملة المنظمة هي العنصر الأهم في تدعيم هذا المسار، وبافتراض الدور المؤثر لمسار

التصنيع في تقوية الطبقة الوسطى على حساب ملاك الأراضي، استخلص روشيمير دور التصنيع في تسريع الانتقال نحو الديمقراطية.

ديفيد ايبر David Apter وصامويل هانتغتون اهتمتا بالمضامين المغايرة لعملية التحديث، حيث شدد ايبر (1965) على ضرورة عدم استهداف الديمقراطية المنشودة في كل مستويات التحديث نتيجة للمخاطر العديدة التي تحملها على حساب المسار السياسي واستقرار المجتمعات المتخلفة، في حين انطلق هانتغتون (1968) من التمييز بين التنمية السوسيو-اقتصادية والتنمية السياسية مع تشديده على أهمية النظام السياسي، حيث يؤدي التطور الاقتصادي إلى رفع مستوى التعبئة السياسية في المجتمع بمعدلات أسرع من مستوى النمو المؤسسي، المأسسة في ذلك المجتمع، وبحسب هانتغتون فان تخطي مستويات التعبئة السياسية لمستوى المأسسة يعرض النظام القائم للخطر، رغم أن هانتغتون غير من موافقه تجاه مسألة التحديث في عمله الشهير "الموجة الثالثة" (1991)، الذي اعتبر فيه التحديث احد العوامل المسببة للديمقراطية.

3. نقض مقومات نظرية التحديث: فحص مقارنة بريزورسكي:

بعد ما يقارب الأربعين عاما من نشر مؤلف ليبست الأول، تولى بريزورسكي Adam Przeworski وباحثين آخرين (أهمهم ليمونجي Fernando Limongi وشيبوب Jose Antonio Cheibub) نشر سلسلة من المقالات والدراسات المدعمة امبريقيا تفك العلاقة المفترضة بين الديمقراطية والتنمية، وقد انطلقت دراسات هؤلاء من طرح سؤال هام: هل تؤدي التنمية إلى خلق الديمقراطية؟ أم أنها تساعد فقط في دعم الديمقراطية عندما يتم تثبيتها؟، رغم أن مضامين هذا السؤال لم تكن جديدة كليا وسبق إثارتها من قبل روستو عام 1970.

لقد أطلق بريزورسكي على الصيغة الأولى-التنمية تقود إلى الديمقراطية- الصيغة داخلية المنشأ the endogenous version للدمقرطة، بينما أطلق على الثانية تسمية الصيغة خارجية المنشأ exogenous version of democratization ، وقد وظف بريزورسكي وباحثين آخرين تقنيات إحصائية واسعة لتبويب التحولات التي عرفتتها 135 دولة في العالم في فترات متعاقبة بين عامي 1950 و 1990 سواء كانت تحولات نحو الديمقراطية أو منها، وحاولوا من خلال تحليل تلك البيانات رصد " كيفية تغير احتمالات التحول الخاصة بكل واحدة منها مع مستوى تطورها".⁽¹⁰⁾

وبافتراض صحة النظرية خارجية المنشأ يتعين أن تكون الديمقراطيات التي تتميز بارتفاع معدلات الدخل الفردي فيها اقل احتمالا للتحول نحو نظام حكم أوتوقراطي أو تسلطي، بمعنى انه في حالة تخطي دولة معينة لحد معين من الثروة (قياسا بالنواتج الداخلي الخام لكل فرد) فان احتمال تحولها نحو نظام تسلطي يجب أن ينقاد إلى الصفر، والعكس تماما بالنسبة للنظرية باطنية المنشأ، فلكي تصدق تنبؤات تلك النظرية، يتعين -بحسب بريزورسكي- على الدول موضوع الدراسة أن تكون قد تخطت عتبة معينة من التطور تسمح بحدوث مثل ذلك التحول.

ولا يجب أن يفهم من هذا السياق عدم إمكانية تحول بعض الدول الفقيرة إلى دول ديمقراطية، لكن عندما تصبح الدول ديمقراطية في وجود مستويات متدنية من التنمية، فان ديمقراطيتها تموت غالبا (تمثل الهند استثناء) وقد انتهت حسابات بريزورسكي و فرناندو ليمونجي إلى أن الدول الديمقراطية التي يقل نصيب الفرد من الدخل الإجمالي فيها 1500 دولار (بالدولار الحالي) فان متوسط عمر النظام فيها يقف عند حدود 08 سنوات، وإذا تراوح ما بين 1500 و 03 آلاف دولار فان النظام سيبقى في المتوسط 18 عاما، وإذا زاد مستوى الدخل الفردي عن 06 آلاف دولار يصبح النظام قادرا على التكيف واحتمال انهيار نظامه الديمقراطي لا تزيد عن خمس نقطة مئوية، وما إن تصبح الدولة ثرية حتى تصبح ديمقراطيتها خالدة.⁽¹¹⁾

وما يعزز هذه الفرضية، هي تلك المعطيات الإحصائية التي تظهر أن 32 نظام حكم ديمقراطي يزيد معدل الدخل الفردي لمواطنيه عن 09 آلاف دولار لم ينهار أي واحد منهم حتى الآن، لكن بالمقابل من بين 69 نظاما ديمقراطيا في البلدان الفقيرة، عاد 39 منها مرة أخرى إلى برائن التسلطية، أي أن نسبة الإخفاق بلغت نحو 56%.⁽¹²⁾

لقد خلص بريزورسكي إلى تأكيد صحة النظرية خارجية-المنشأ على حساب النظرية باطنية المنشأ، مشددا على دور التنمية في الإبقاء على استمرارية الدول الديمقراطية، مقابل محدودية هكذا دور في خلقها من الأساس، وعلى سبيل المثال اظهر بريزورسكي عدم وجود أي دولة ديمقراطية بمعدل ناتج إجمالي يفوق 6055 دولار للفرد (وهو معدل الأرجنتين عام 1975) تراجعت نحو الأوتوقراطية أو النظام التسلطي، وتفسيرهم لذلك مفاده أن الثروة تقلص من حدة النزاعات داخل المجتمع "من خلال ميكانيزمات سوسيولوجية عديدة"، دون أن يقدموا تفسيرات مقنعة حول هذه الميكانيزمات.

في نفس السياق توصل بريزورسكي وزملائه إلى أن العوامل الاقتصادية وحدها ليست كافية لتعليل للحديث عن أقدار النظم الديمقراطية والتسلطية على حد سواء، وقد أظهرت دراساتهم أن الدول الديمقراطية تصبح أقل استقرارا حينما 1. يبدأ مسار التحول مع وجود حالة من التفاوتات داخل المجتمع، 2. تنامي مستويات التفاوت، و 3. عندما يتلقى العمال حصة منخفضة من القيم المضافة على التصنيع، وينسحب الأمر نفسه على الديكتاتوريات: وهي أكثر عرضة إلى الانفجار حينما يكون مستوى التفاوت مرتفعا، ويزيد هذا الاحتمال إذا كانت مجتمعاتها فقيرة.

في المقابل ترفض مقارنة بريزورسكي النظرية داخلية-المنشأ (التمية الاقتصادية تسبب الديمقراطية)، فهي تفترض أن انتقال الدول إلى الديمقراطية يتم بطريقة عشوائية تقريبا، مع أن احتمالات التحول تكون متشابهة تقريبا في كل مراحل النمو وبغض النظر عن مستوياته، ولاشك أن هذا الاستنتاج يبقى محيرا بعض الشيء، لان المعطيات التي وظفها بريزورسكي تثبت في الحقيقة أن مستويات التنمية الاقتصادية قد أظهرت تأثيرا ايجابيا مهما في التحول نحو الديمقراطية، رغم أن هذا التأثير يبقى محدودا إذا تمت مقارنته بالنظرية خارجية-المنشأ.

4. التفاوت في الدخل كميكازيم سببي:

على الرغم من أهمية المعطيات الإحصائية التي تم توظيفها حتى الآن لإثبات صلة التغيير السياسي بالجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أنها تظل مفتقدة إلى معنى حقيقي ما لم يتم التعبير عنها في شكل ميكانيزم نظري يقدم تفسيراً مقنعا لتفاعل تلك المتغيرات، والسؤال الذي يبقى مطروحا هو مالذي يحول التطور السوسيو-اقتصادي إلى ديمقراطية؟ بمعنى المتغير الذي يقف سواء خلف نشوء الدول الديمقراطية أو استمراريتها.

إحدى الدراسات الرائدة في هذا المجال قدمها كارلز بويكس Carles Boix وسوزان ستوكس Susan Stokes عام 2003، ويقترحان متغير التباين في مستوى الدخل باعتباره الميكانيزم العملي للدمقرطة داخلية-المنشأ "لا يشكل الدخل في حد ذاته عاملا مسببا للديمقراطية، بل تنشأ هذه الأخيرة بفعل تأثير عوامل أخرى ترافق مسار التطور، وبشكل خاص المساواة في الدخل"، ولتعزير هذا التصور، اظهر بويكس وستوكس أن جل التحولات نحو الديمقراطية التي حدثت قبل عام 1959، تمت في سياق مستوى متدني من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بالتحولات التي حدثت لاحقا، كما أنها كانت تتمتع بمستويات عالية من المساواة في الدخل قبل عام 1950 وحققت انتقالها الديمقراطي ففي مستوى تطور أقل من تلك

التي فعلت ذلك لاحقا، وهذا ما يجعل من بويكس وستوكس يقفان في تعارض مع بريزورسكي الذي حاج بأن النظم التسلطية أكثر عرضة للانهييار عندما يكون مستوى التفاوت عاليا، ويتعزز هذا الاحتمال بوجود حالة من الفقر في ذلك المجتمع.⁽¹³⁾

إن تركيز بويكس وستوكس على الدور المحوري للمساواة في الدخل في مصاحبة مسار الانتقال الديمقراطي، يضعهما في موقف قريب من لبيست الذي يشدد على أهمية الطبقة الوسطى، لان انعدام التفاوت في الدخل بالموازاة مع مستوى التطور الاقتصادي وفق عبارات الدخل الفردي تعني أساسا الطبقة الوسطى، أي أن بويكس وستوكس يقدمان دعما غير مباشر لشروط الديمقراطية التي وضعها لبيست، بيد أنهما يقدمان تفسيراً مختلفاً بعض الشيء.

5. القيم الثقافية كميكانيزم سببي:

يقدم كل من رونالد انجليهارت وكريستيان فيلز Inglehart & Christian Welzel (2005) Ronald الإطار الأكثر إقناعا حتى الآن حول ربط التطور السوسيو-اقتصادي بالشروط الأساسية لعملية الديمقراطية، بشكل أعاد للأذهان الحجج التي قدمها كل من غابرييل الموند وسيدني فيريا Gabriel Almond & Sidney Verba عام 1961 حول الشروط الثقافية للديمقراطية.

لقد انتقد فيلز وانجليهارت تبني الباحثين لتعريف ضيق للديمقراطية من خلال التركيز على نشوء الديمقراطيات الانتخابية بدلا من الديمقراطيات الحقيقية، وعلى الرغم من تسليمهما بالدور المحوري لمسألة التصويت في حسم الصراع بين مختلف النخب والكتل، إلا أنهما يعتبرانها مسألة ضرورية لكنها ليست شرطا كافيا للديمقراطية، ويتطبيق مفهوم أوسع للديمقراطية - يأخذ بعين الاعتبار تنوع الحقوق السياسية والمدنية ومدى احترام النخب لهذه الحقوق - يمكن إدماج خيارات الشعب وتوجهاته، مشددين في نفس الوقت على دور العامل الثقافي في مسار الديمقراطية.

ويقدم كل من انجليهارت وفيلزل تمييزا مهما بين مرحلتين متباينتين من التحديث: التصنيع Industrialization وما بعد التصنيع Postindustrialization، حيث تختلف كلتا المرحلتين الاقتصادييتين اختلافا جذريا في الطريقة التي تؤثر بها في المجتمعات، ففي حين أن التصنيع يكون مرفوقا بالبيروقراطية، المركزية، العقلانية والعلمانية، يبدي الشعب في مجتمعات ما بعد التصنيع تركيزا متزايدا على الاستقلالية، الاختيار، الإبداع، والتعبير عن الذات، وفي

نفس الوقت، وربما الأهم سياسيا كلا المسارين قد غيرا الطريقة التي يرتبط الشعب من خلالها بالسلطة.

فالتصنيع يقود إلى دنيوية السلطة، بمعنى انه يحول مصدر السلطة من الدين إلى إيديولوجيات وضعية، وخلال هذه المرحلة تستمر علاقات السلطة والظروف السوسيو-اقتصادية التي كانت سائدة في السابق أين يسود نمط الإنتاج الصناعي أحادي النمط، فقط خلال المرحلة الثانية (ما بعد التصنيع) يبدأ مسار التحرر من السلطة، بمعنى الانتقال من التركيز على السلطة الخارجية إلى التركيز على استقلالية أكبر للفرد والخيارات البشرية.

من الناحية الاقتصادية الميزة الرئيسية للمجتمعات في مرحلة ما بعد التصنيع تتمثل أساسا في تحول غالبية القوى العاملة من القطاع الصناعي إلى قطاع الخدمات، هذا الأخير يتميز باستهدافه للمهارات العالية كالإبداع والخيال، والتحول في مجال العمل يؤدي حتما إلى إحداث نوع من التغيير في التوجهات القيمة للشعب، الذي تتحول أولوياته من السعي للبقاء إلى التعبير عن الذات، وتعبير فينزل وانجلهارت فإن "ارتفاع مستويات التعليم، وزيادة مستوى الاحتياجات الإدراكية والإعلامية في النشاطات الاقتصادية، والانتشار المتزايد للمعرفة نتيجة للدور الذي تلعبه وسائل الإعلام يجعل الشعب أكثر استقلالية من الناحية الفكرية".⁽¹⁴⁾

وبالعودة إلى المستوى المجتمعي مرة أخرى، يؤكد الباحثان على أن انتشار القيم التحررية في أي مجتمع يرافقه حتما مطالب أكبر على حقوق فعالة: "فمن غير الممكن إدراك الحرية الإنسانية بدون حقوق مدنية وسياسية"، لهذا السبب تنظر الشعوب الخاضعة لأنظمة حكم تسلطية مقيدة للحقوق باعتبارها نظما فاقدة للشرعية، وهذا في حقيقة الأمر يقيد خيارات النخب السياسية، وعلى الرغم من أن "النخب التسلطية لديها في الغالب قوة كافية لقمع المطالب الشعبية نتيجة تحكمها في الجهاز العسكري، ومستعدة لممارسة أساليب الإكراه، إلا أن تصميم الشعوب وتوظيفها لموارد عديدة في حملاتها من أجل الحرية يمكنها من موازنة القوة القمعية للنظام".

خاتمة:

يمكن بحق توصيف العصر الحالي بعصر الديمقراطية، فقبل نحو قرن لم تكن هناك دولة واحدة في العالم تملك ما نسميه اليوم بالديمقراطية (حكومة منتخبة بتصويت مكفول لجميع المواطنين)، أما اليوم يوجد نحو 120 بلدا يملك ذلك، وهو ما لا يدع مجالاً للتشكيك في أن الديمقراطية قد أضحت تمثل شكل الحكم السائد في العالم المعاصر.

وقد استقطب هذا التنامي في عدد الدول الديمقراطية اهتمام عدد كبير جدا من الباحثين السياسيين والاجتماعيين منذ نشر ليبست لعمله الأول عام 1959، وقد اهتمت هذه الدراسات أساسا بشروط الانتقال إلى الديمقراطية أو من الديمقراطية إلى أنماط أخرى، ففي حين أن نظرية التحديث ترسم وصلة مباشرة بين التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والتحويلات السياسية، سعت الدراسات اللاحقة إلى تحوير أو نفي هذه الصلة، ففي الوقت الذي اهتم فيه مور بالشروط التي تحتها تتطور الديمقراطية من زاوية تاريخية تركز على عملية انتقال المجتمع من حالته الزراعية إلى الحالة الصناعية وتأثير ذلك على نظامه السياسي، بويكس وستوكس شددوا على دور المساواة أو التمايز في الدخل الفردي كعنصر محوري في التغيير السياسي مهما كان نوعه، بينما جاءت مقارنة بريزورسكي لتمييز بين شروط حدوث الديمقراطية وعوامل بقائها.

ما يمكن تأكيده في الأخير هو وجود علاقة وطيدة بين النمو الاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع واحتمالات تحوله إلى مجتمع ديمقراطي بفعل مجموعة من المتغيرات الوسيطة المتصلة بالنمو في حد ذاته، كارتفاع مستوى التعليم والدخل الفردي والرغبة في التحرر، ومع ذلك لا تفرز الثروة وحدها تغييرا سياسيا، فغالبا ما يتم النظر إلى الدول البترولية الغنية باعتبارها استثناء عن هذه القاعدة، لأنها لم تتطور وفق الخطوط الرأسالية أي الانتقال من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات بطريقة ممنهجة، وإنما امتلاكها للثروة مكنها من شراء الحدائة لا غير.

الهوامش:

- 'Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy', American Political Science Review. 53 (March): 69-105. (1)
- Journal of Democracy, 'Seymour Martin Lipset (1922-2006)', Journal of Democracy, Vol.18, No.2, (April 2008), p 185. (1)
- Julian Wucherpfennig & Franziska Deutsch, 'Modernization and Democracy: Theories and Evidence Revisited', Living Reviews in Democracy, Vol.01, Apr 2009, p 02. (2)
- Ibid, p 03. (3)
- Ibid, p 05. (4)
- New York: Free Press. *Passing of Traditional Society The*. Lerner, Daniel. 1958 (**) (5)
- محمد الهويل، "الشروط الموضوعية لتحقيق الديمقراطية وتطورها"، شؤون سعودية، العدد 17 (جوان 2004)، ص 34. (6)
- نفسه، ص 35. (6)
- فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج، تر: رضا خليفة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2006، ص 71. (7)
- محمد الهويل، مرجع سابق، ص 33. (8)
- Moore, Barrington, *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, New York, Beacon Press, 1966, p 132. (9)
- Przeworski, Adam, et al. *Democracy and Development: Political Institutions and Material Well-being in the World, 1950-1990*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000, p 92 (10)
- فريد زكريا، مرجع سابق، ص 69. (11)
- نفسه، ص 70. (12)
- Julian Wucherpfennig & Franziska Deutsch, Op. Cit, p 08. (13)
- Ibid, p 09. (14)